الأمم المتحدة

A/69/752

الجمعية العامة

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه معلومات بشأن تجربة أوزبكستان في مجال تحسين الإطار المؤسسي لأنشطة المنظمات غير الحكومية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مظفر مدراخيموف

120215 110215 15-01317 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

تحسين الإطار المؤسسي والقانوني لأنشطة المنظمات غير الحكومية: تجربة أوزبكستان

منذ أن حصلت أوزبكستان على استقلالها، وُضع إطار قانوني يهيِّئ الظروف الملائمة لتؤدي المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح مهامها بفعالية.

ويضمن دستور أوزبكستان حق المواطنين في تشكيل نقابات وأحزاب سياسية وغيرها من الجمعيات العامة وفي المشاركة في الحركات الاجتماعية. وتنص المادة ٥٨ من الدستور على أن الدولة تضمن احترام حقوق الجمعيات العامة ومصالحها القانونية، وتوفر لها فرصا قانونية متساوية للمشاركة في الحياة العامة.

وقد تواصل تطوير هذه الأحكام الدستورية بسن سلسلة من القوانين الخاصة التي تحدد حقوق الجمعيات العامة وسلطاتها وتضع ضمانات لأداء مهامها.

وفي عام ١٩٩١، اعتُمِد قانون الجمعيات العامة الذي يحدد مبادئ إنشاء وتشغيل الجمعيات العامة – وهي مبادئ العمل الطوعي، والمساواة في الحقوق بين الأعضاء (المشاركين)، والتنظيم الذاتي، واحترام القانون والانفتاح.

ويحظر هذا القانون تدخل الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين في أنشطة الجمعيات العامة وكذلك تدخل الجمعيات العامة في أنشطة الوكالات الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

وفي عام ١٩٩٩، دخل قانون المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح حيز النفاذ. ويحدد هذا القانون الوضعَ القانوني للمنظمات غير الحكومية، والإجراءات اللازمة لتأسيسها ولتسجيلها بشكل رسمي، كما يحدد حقوقها والتزاماتها والركيزة الاقتصادية لأنشطتها.

أما القانون المتعلق بالصناديق العامة الذي اعتُمِد سنة ٢٠٠٣، فهو ينظم إنشاء هذه الصناديق العامة وتشغيلها وإعادة هيكلتها وتصفيتها. ويضمن هذا القانون تشغيل هذه الصناديق دون أي عوائق كما يضمن استقلال أصولها المالية وحماية سمعتها التجارية.

وأُعطيت تنمية المنظمات غير الحكومية دفعا قويا باعتماد قانون الضمانات لأنشطة المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح في عام ٢٠٠٧. ويُرسي هذا القانون الأسسَ القانونية التي تضمن عمل هذه المنظمات وحماية حقوقها ومصالحها المشروعة. ويحظر هذا القانون، بشكل خاص، عرقلة أنشطة المنظمات غير الحكومية أو التدخل فيها. ويضمن هذا القانون أيضا حصول هذه المنظمات على المعلومات التي تحتاجها ويخوّل لها أن تطلب من الوكالات الحكومية والمسؤولين الحكوميين المعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطتها النظامية.

وتوفر مادة أخرى من هذا القانون الحماية للمنظمات غير الحكومية من القرارات غير القانونية التي قد تفرضها عليها الوكالات الحكومية ومن الإجراءات التي قد يتخذها المسؤولون الحكوميون أو عند تقاعسهم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتم تكريس فصل خاص من هذا القانون للمسائل المتعلقة بالدعم الذي تقدمه الدولة لأنشطة المنظمات غير الحكومية. ويحدد هذا الفصل، بشكل خاص، مختلف أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة مثل الدعم المالي والمِنَح والمشتريات الحكومية، كما يحدد الإجراءات التي يجب القيام بها للحصول على هذا الدعم وشروط تقديمه.

وتشكل الأحكام التشريعية المتعلقة بالتخفيضات الضريبية وغيرها من الأسعار التفضيلية للمدفوعات الإلزامية عاملا هاما في ضمان الاستقرار المالي للمنظمات غير الحكومية. وبموجب القانون الضريبي، تُعفى هذه المنظمات من الضريبة على دخل الشركات ومن ضريبة القيمة المضافة ومن الضريبة على ممتلكات الشركات، ومن الضريبة المفروضة على الأراضي، ومن غير ذلك من الضرائب والمساهمات الإلزامية.

وبالإضافة إلى وضع تشريعات، اتُّخذت تدابير أيضا في أوزبكستان من أجل تقديم الدعم العملي للأنشطة المفيدة اجتماعيًا التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبح المعهد المستقل لرصد تشكيل منظمات المجتمع المدني ومكاتبه الإقليمية يقدّمون المعلومات والدعم المنهجي للمنظمات غير الحكومية.

وشرعت الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية في أوزبكستان، التي يبلغ عدد أعضائها أكثر من ٤٥٠ منظمة عامة، في القيام بمهامها منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٥. وقد وضعت هذه الرابطة نظاما فعالا لتقديم الدعم التنظيمي والمالي واللوجستي لأعضائها، وهي تشارك في المساعي الهادفة لتوطيد الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع وبرامج مفيدة للمجتمع.

كما أن الأنشطة التي تقوم بها لجنة المرأة في أوزبكستان والحركة الإيكولوجية في أوزبكستان – اللذين يتمثل هدفهما النظامي في دعم المنظمات غير الحكومية النسائية والمنظمات غير الحكومية البيئية تباعا – تهدف أيضا إلى تعزيز المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ عملا بقرار صادر عن المجلس الأعلى (المجلس التشريعي) في أوزبكستان صندوقٌ عام تابع لهذه الهيئة التشريعية العليا من أجل دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية الأخرى؛ وأنشئت أيضا لجنة برلمانية لإدارة الأموال المودَعة في الصندوق.

وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، رُصدت موارد في الميزانية تفوق ٢٨,٩ بليون سوم لهذا الصندوق من أجل مساعدة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية الأخرى على تنفيذ طائفة متنوعة من المشاريع الاجتماعية. واستُخدمت هذه الموارد لدعم مبادرات أطلقتها المؤسسات المدنية وذلك بالمشاركة في مسابقات للحصول على منح وإعانات ومشتريات حكومية، على نحو ما تقرره اللجنة البرلمانية.

وقد تم بلوغ نقطة هامة في المرحلة الأخيرة من تنمية المجتمع المدني أثناء الاجتماع المشترك الذي عقده مجلسا البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والذي عرض أثناءه رئيس أوزبكستان، إ. ع. كريموف، مخططا سياسيا بشأن مواصلة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والنهوض بتشكيل منظمات المجتمع المدني في أوزبكستان. وتحدد هذه الوثيقة الخطوات التي ينبغي القيام بها لصياغة واعتماد قوانين جديدة، ومن بينها القوانين التي تكفل زيادة إشراك المؤسسات المدنية في بناء الدولة والمجتمع.

وفي هذا الإطار، دخل قانون مراقبة البيئة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومنح هذا القانون للمنظمات غير الحكومية صلاحيةَ القيام بمراقبة البيئة العامة والمشاركة في تحضير واعتماد القرارات المتعلقة بحماية البيئة. ويحق للمنظمات غير الحكومية أيضا تقديم اقتراحات إلى الوكالات الحكومية المعنية بشأن التدابير الهادفة للتصدي لانتهاكات القوانين البيئية وبشأن ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سُنَّ قانون الشراكة الاجتماعية ودخل حيز النفاذ. ويهدف هذا القانون إلى تحسين الآليات المؤسسية والقانونية التي تتيح التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمكاتب الحكومية من أجل تنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحل المشاكل الإنسانية وحماية حقوق مختلف الفئات السكانية وحرياتها ومصالحها.

وإضافة إلى ذلك، أُعدَّ مشروع قانون بشأن الرقابة العامة في جمهورية أوزبكستان وهو يخضع للمناقشة حاليا. ويجري العمل حاليا على إعداد برنامج عمل وطني بشأن حقوق الإنسان سيتضمن تدابير الرصد العامة لكفالة الامتثال للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات، ولا سيما من قِبل وكالات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية.

وقد شكّل اعتماد القرار الرئاسي رقم ٢٠٨٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والمتعلق بالتدابير الإضافية لتعزيز تنمية المجتمع المدني حدثا هاما.

وعملا بذلك القرار، اتُّخذت خطوات تهدف إلى تبسيط إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية وتقديم التقارير التي تعدها، وتحسين الآليات المؤسسية والقانونية التي تتيح تعاون هذه المنظمات مع الوكالات الحكومية. وتحديدا، تم تخفيض رسوم التسجيل الرسمي ورسوم الشعارات التي تتحملها المنظمات غير الحكومية بنسبة ٢٠ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي، مقارنة بالمستويات السابقة، وذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتم تقليص المدة الزمنية لقيام السلطات القضائية باستعراض طلبات التسجيل التي تقدمها المنظمات غير الحكومية من شهرين إلى شهر واحد. ووُجِّهت تعليمات إلى وزارة العدل أيضا باتخاذ تدابير تضمن احترام الوكالات والمكاتب الحكومية لحقوق ومصالح المنظمات غير الحكومية المكرَّسة في القوانين المحلية وفي المعاهدات الدولية التي تكون جمهورية أوزبكستان طرفا فيها.

وتشير عمليات الرصد التي أجريت حتى الآن إلى أن هذه التدابير لم تسهم فقط في ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية بل ساعدت أيضا على تعزيز دورها أكثر في إدخال تغييرات ديمقراطية في أوزبكستان وفي وضع وتنفيذ برامج بالغة الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.